بناء الوطن مسؤوليتنا جميعا، والدفاع عنه مسؤوليتنا جميعا وبلا استثناء أفرادا وأحزاباً وجماعات

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

الثروة السمكية من أهم روافد الاقتصاد الوطني

تعد اليمن رابع دولة عربية منتجة للأسماك والأحياء البحرية في الوطن العربي

يعتبر اليمن بلداً بحرياً يمتد ساحله ٢٥٠٠ كلم على البحر الاحمر والمحيط الهندي وساعد هذا الامتداد على تنوع الثروة السمكية لتبلغ ٣٥٠ نوعاً من الاسماك والاحياء البحرية وتصل مساحة المسطحات المائية في اليمن الى اكثر من ٧٠٠ الف كلم الامر الذي عزز من اهمية الثروة السمكية كمورد اساسي ورافد للاقتصاد الوطني وبمناسبة مرور ستة عشر عاماً على الوحدة اليمنية نقدم في سياق هذا التقرير آخر البيانات والتطورات في هذا القطاع الحيوي.

يعد قطاع الثروة السمكية احد المجالات المستوعبة العمال والموظفين وعنصرا مهما لدعم جهود الدولة في التخفيف من الفقر بالاضافة الى كونها ركيزة اساسية لجذب الهجرة الداخلية نحو المناطق الساحلية ويحظى قطاع الثروة السمكية باهتمام ودعم الحكومة الامر الذي جعله يحقق معدلات نمو بلغت ٢٠٪ قفز باليمن الى رابع دولة منتجة للاسماك والاحياء البحرية في الوطن العربي.

صنعاء/ ذكرى النقيب

الانتاج

شهد الانتاج السمكي من المصائد الطبيعية خلال الستة عشر عاماً من عمر الوحدة المباركة نمواً سنوياً تجاوز معدلات النمو المخططة للقطاع في خطتي التنمية الاقتصادية والاجتماعية الاولى والثانية وقد زاد الانتاج السمكي من ٧٧ الف طن في عام ١٩٩٠م الى اكثر من ٢٥٠ الف طن في عام ٢٠٠٥م وتسعى خطط التنمية الى زيادة الانتاج الى ٤٠٠ الف طن خلال السنوات العشر القادمة ونتيجة الجهود المبذولة لتنمية القطاع السمكي وزيادة الطلب على الاسماك اليمنية في الاسواق العالمية تطور الصيد التقليدي بشكل ملحوظ وزادت مساهمته في اجمالي الانتاج مما انعكس ايجاباً في توفير فرص العمل وتحسين دخل الصيادين وتأمين احتياجات السوق المحلية من الاسماك وقد زادت قوارب الصيد من ٥ آلاف قارب في عام ١٩٩٠م الى اكثر من ١٦ الف قارب في عام ٢٠٠٤م والذي انعكس ايجاباً على عدد الصيادين الذي قفز من ٢٥ الفا الى ٦٠ ألف شخص كذلك فان مرحلة الانتاج السمكي من الانزال حتى اسواق الاستهلاك تحقق ٢,٨٥ فرصة عمل لكل طن من الانتاج السمكي وبالتالي يقدر عدد المشتغلين في القطاع وروافده حوالي نصف مليون شخص ،وقد اتاح ادخال قارب الصيد التقليدي الصغير في الانتاج توفير مابين ٣-٤ فرص عمل ، مقابل ما لايقل عن ١٠ فرص عمل لقارب الصيد الساحلي الصناعي.

الصادرات

ساهمت خطط استغلال الثروة السمكية في السنوات الاخيرة في ارتفاع قيمة الصادرات السمكية من ٣٣ مليون دولار في عام ١٩٩٦م الى حوالي ٢١٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٤م وتستهدف الخطط تنمية الصادرات السمكية على المدى المتوسط لتحقيق عائدات مالية تزيد على ٥٠٠ مليون دولار بنهاية عام ٢٠١٠ لتشكل احد بدائل النفط.

التنمية والاستثمار

شهد القطاع السمكي تطوراً ملحوظاً في جانب التنمية والاستثمار بجهود مشتركة من الدولة والقطاع الخاص لتطوير وتوسيع موانئ ومرافئ الصيد والالسنة البحرية ومراكز الانزال السمكي وانشاء مصانع لقوارب الصيد والتعليب وانتاج الثلج وايجاد مختبرات ضبط الجودة ومعامل تحضير الاسماك ووحدات الحفظ والطحن والتجميد ، اضافة الى تنفيذ مشاريع خدمية لتجمعات الصيادين تشمل مياه الشرب النقية والكهرباء وشبكات الطرق ومراكز تدريب المرأة الساحلية وغيرها ، ويمثل مشروع تطوير الاسماك الرابع احد اكبر مشاريع الاستثمار الحكومي في القطاع السمكي بتكلفة ٦ مليارات ريال الى جانب مشروع الرقابة والتفتيش البحري الجاري تنفيذه حالياً بتكلفة ٥٥٠ مليون ريال ويختص ببرامج تطوير نظام الرقابة والتفتيش البحري.

يقدر عدد المشتغلين في قطاع الثروة السمكية بحوالي نصف مليون شخص

ارتفع عدد التعاونيات السمكية الى ١٢٥ جمعية تضم اكثر من ٤٠ ألف صياد

الثروة السمكية في بلادنا تشمل اكثر من ٣٥٠ نوعاً من الاسماك والأحياء البحرية

العمل التعاوني

حظي العمل التعاوني السمكي خلال الـ ١٦ عاماً الماضية بدعم وتشجيع الدولة نتج عنه تزايد اعداد التعاونيات السمكية لتصل الى ١٢٥ جمعية تضم ٤٠ الف صياد وجاء قيام الاتحاد التعاوني السمكي منسجماً مع خطة الدولة وسياستها العامة بضرورة وجود جهاز منظم ومنسق للعمل التعاوني السمكي وتعزيز دوره في عملية التنمية.

الآفاق المستقبلية

تركزت توجهات الحكومة على تنفيذ مشاريع استراتيجية مدروسة تعتمد الاسلوب العلمي والوسائل الحديثة للتوسع والتطوير من خلال الآتي :

زيادة الانتاج السمكي وتحسين نوعيته ومواصلة دعم الدولة لقطاع الصيد التقليدي وتنظيم الاصطياد التجاري وتحفيز الاستثمارات المحلية والاجنبية.

مراقبة مستوى الجودة وتحسين المنتجات السمكية وتنمية وتنظيم التسويق الداخلي والصادرات ورفع مستوى ضبط الجودة المخبري وشموله السوق المحلية والتصدير وتنظيم نشاط التسويق الداخلي فنياً وتشريعياً.

تشجيع وتنظيم تربية الاحياء المائية والاستزراع السمكي واستغلال المواقع الطبيعية الصالحة على طول الشريط الساحلي والجزر البالغ عددها (١٥) وتحفيز رؤوس الاموال المحلية والاجنبية للاستثمار في هذا المجال.

تأسيس منظومة احصائية معلوماتية متكاملة لتقييم وادارة المصائد السمكية وتطوير الارشاد السمكي من سمات الإدارة الرشيدة لقطاع الثروة السمكية.

المراجع:

١- ادارة المرأة الساحلية بوزارة الثروة السمكية.
٢- كتاب الاحصاء السنوي لعام ٢٠٠٤م.
٣- وزارة التخطيط والتعاون الدولي- الجمهورية اليمنية ١٥ عاماً من البناء والتطوير.

الخدمة المدنية وخطوات التحديث في عهد الوحدة المباركة

ثمة جهود كبيرة لتعزيز دور الدولة في ادارة الموارد البشرية

وكيل وزارة الخدمة المدنية مدير مشروع تحديث الخدمة المدنية لـ ١٤ اكتوبر :

مثل اعادة تحقيق الوحدة الوطنية في الـ ٢٢ مايو ١٩٩٠م انجازاً وطنياً عظيماً لكل الشرفاء على المستوى الوطني والقومي خاصة وان ذلك الانجاز الذي يعد من ابرز انجازات اليمن في تاريخه الحديث قد تحقق في لحظات كانت فيها الكثير من بلدان العالم تتمزق من جراء الفتن والصراعات الداخلية والاقليمية.

واليوم وبعد مرور ١٦ عاماً وشعبنا يتهيأ للاحتفال بهذه الذكرى العظيمة العزيزة على قلوب كل ابناء الوطن اليمني والاستحقاق الديمقراطي المتمثل بالانتخابات المحلية والرئاسية هو من يقف اليوم على الرصيد الهائل من الانجازات والتحولات الكبرى في مختلف المجالات التنموية والديمقراطية والسياسية والاقتصادية يجعلنا نتفاءل بمستقبل واعد بالخير والنماء .

واذا كان قد استطعنا خلال السنوات المنصرمة ان نتجاوز الكثير من الصعوبات التي تقف امام مسيرة البناء بفضل اخلاص وتفاني كل المواطنين من ابناء شعبنا فان الاجيال القادمة دون شك سوف تتذكر هذه الانجازات الاستراتيجية وادوار واسهام كل من خدم الوطن ودافع عن مكاسبه وانجازاته على الرغم من ان مسيرة الوطن الوحدوية والديمقراطية الرائدة تمضي بخطواتها الثابته والراسخة في تعزيز النهج الديمقراطي التعددي السياسي وحرية الراي والتعبير ومعالجة مختلف القضايا بالطرق الصحيحة والسليمة الا ان هذه الذكرى ستشكل محطة هامة جداً لاستشراف الخطوات المستقبلية والارتقاء بالأداء النوعي وتعزيز وتنمية قيم العطاء والانتاج وجعل المصلحة الوطنية اساس ومنطق التفاعل والتعامل مع مجريات الحياة المعاصرة بمجالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

لقاء / محمد سعد الزغير

التوجه لبناء واصلاح الخدمة المدنية وتحديث مؤسسات الدولة

وفي ضوء كل تلك المعطيات والانجازات المحققه تتجه اليوم جهود حكومتنا الرشيدة الى مواصلة النهج والتجديد والاصلاح والتطوير لجملة من القضايا الهامة المرتبطة بحياة المجتمع وتقدمه من خلال تنفيذ سلسلة من الاجراءات لتنمية قطاع الخدمة المدنية في إطار التوجه لبناء واصلاح الخدمة المدنية وتحديث المؤسسات وإعادة هيكلتها من خلال العديد من المهام التي ستنجزها خلال المرحلة القادمة ومن اهمها تنفيذ المرحلة الاولى لبرنامج إعادة البناء والهيكلة في سبع من الوحدات الإدارية والبدء في تنفيذ المرحلة الثانية واعداد نظام التوصيف والتطبيق وازالة نواحي التكرار والتداخل في مهام واهداف الوحدات الادارية الاضافة الى تبسيط الاجراءات ورفع كفاءة الاداء وانشاء قاعدة معلومات حديثة واستكمال نظام ادارة الموارد البشرية .

حيث سيبدأ خلال هذا العام تعميم نظام البطاقة الوظيفية نظام البصمة والصورة واعادة النظر في اسس جميع المعلومات والارتقاء باداء اجهزة الخدمة المدنية في تقديم خدماتها ودعم القطاع الخاص ومكافحة ظاهرة الفساد في اجهزة الدولة وكذا تطوير وتحديث سياسات ادارة الموارد البشرية وتحديث سياسات واجراءات التوظيف وتحديد نسبة مئوية لقبول المرأة في وظائف الخدمة المدنية.

معالم تنمية قطاع الخدمة المدنية للجهاز الاداري للدولة

وتتضمن تلك المهام تفعيل نظام الوزارات ،وتحديد الازدواج بالاضافة الى تفعيل المجلس الاعلى للخدمة المدنية وتفعيل دور ومهام صندوق الخدمة المدنية.

واعتبر ان التوجه لبناء واصلاح واعادة هيكليتها احد معالم تنمية قطاع الخدمة المدنية والتي تسعى الى تحديث البناء والهيكلية للجهاز الاداري للدولة وتحديث وتطوير نظام المعلومات والنظام الاداري وتقديم الخدمات الحكومية بكفاءة وضمان العدالة والشفافية وتطبيق معايير الاداء والاستحقاق . كما تهدف اجراءات تنمية القطاع الى اتاحة فرص العمل المناسبة سواء من خلال التعيين اوالاحلال في اجهزة الدولة المختلفة وتاسيس رقابة فاعلة تشرف على مستويات التوظيف واعادة توزيعها وسن القوانين واللوائح المنظمة والواجب تطبيقها تجاه مختلف الانحرافات والمخالفات الادارية والمالية ووضع الخطط والبرامج التي تعالج قضايا المؤسسات والمرافق الاخرى.

وقد رصدت الحكومة في برنامجها الاستثماري للعام الجاري مليارا و ٧١٢ مليوناً و٩٨٥ الف ريال لمشروع تحديث الخدمة المدنية التابع لوزارة الخدمة المدنية والتأمينات.

وفي هذا الاتجاه من خلال آراء خبراء اقتصاديين قالوا ... ان عملية التقاعد لمن بلغ احد الاجلين واعادة توزيع الوظائف داخل الوحدات الادارية وفي المحافظات وفي دواوين تنمية الكوادر البشرية بالنسبة لموظفي الخدمة المدنية من الامور الملحة لتحسين الثقة في الادارة وكفاءتها نظراً لوجود نظام اداري مشبع بموظفين لايتمتعون بكفاءة ولايتوافق مع تنفيذ الخطوات الداخلية بالاضافة الى اعادة البناء والهيكلية لعدد من الوحدات الادارية وهي وزارة الخدمة المدنية والتأمينات والصحة العامة والشئون الاجتماعية والعمل والجهاز المركزي للرقابة الدليل الجهات المقدمة للخدمة ونوع الخدمة والاجراءات المطلوبة للحصول عليها والشروط القانونية والوثائق التي يحتاجها والزمن الذي تستغرقه الخدمة والرسوم وكل القضايا المرتبطة بتقديم الخدمة ستكون متاحة للمواطنين.. وبالتالي يستطيع اي مواطن ان يدافع عن حقوقه ويعرف هل هو محل ابتزاز ام لا وسيكون قادراً على تحديد موقفه واحقيته القانونية في الحصول على الخدمة وسوف يتم الانتهاء من طباعته قريباً جداً.

استراتيجية الاجور وربط الراتب بالانتاجية الوظيفية

ويقول الاخ / نبيل شمسان وكيل وزارة الخدمة مدير مشروع تحديث الخدمة المدنية : تقوم حالياً بربط الموظف بالوظيفة من خلال القانون رقم (٤٣) لعام ٢٠٠٥م الخاص بنظام الوظائف والاجور الذي يتم تنفيذه وفقاً للاستراتيجية الوطنية والاجور والمرتبات واستراتيجية تحديث الخدمة المدنية التي قامت على ربط الراتب بالانتاجية والوظيفة وعلى اساس ايجاد معايير وقواعد واضحة لشغل الوظيفة العامة وتحديد الاجر فيها وتحقيق ذلك لايتم الا من خلال تقييم الاداء الوظيفي الذي يعتبر مدخلاً اساسياً لرفع كفاءة الاداء والمحاسبة ومصلحتا الجمارك والضرائب والهيئة العامة للطيران المهني والارصاد .. وهناك وحدتان اسياسيتان من هذه الوحدات السبع معنيتان بقضية تقييم الأداء المؤسسي وهما وزارة الخدمة المدنية بصفتها الجهة المعنية بالرقابة الادارية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وهو معني بشكل كامل بقضية المراجعة وتقييم الاداء المؤسسي للدولة .. وبالتالي اعادة بناء وهيكلة هاتين الوحدتين سينعكس ايجابياً على الاداء المؤسسي في مختلف وحدات الدولة.

دليل الخدمة والدفاع عن حقوق المواطنين

ويؤكد الاخ / نبيل شمسان ان الوزارة اعدت دراسة كاملة حول تبسيط اجراءات الخدمات الحكومية وتم فيها مسح جميع الخدمات الحكومية المقدمة للجمهور والقطاع الخاص واستعرض مجلس الوزراء في اجتماعه قبل الماضي دليل الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين والقطاع الخاص وتضمن هذا الدليل الجهات المقدمة للخدمة ونوع الخدمة والاجراءات المطلوبة للحصول عليها والشروط القانونية والوثائق التي يحتاجها والزمن الذي تستغرقه الخدمة والرسوم وكل القضايا المرتبطة بتقديم الخدمة والتي يستطيع اي مواطن ان يدافع عن حقوقه ويعرف هل هو محل ابتزاز ام لا وسيكون قادراً على تحديد موقفه واحقيته القانونية في الحصول على الخدمة وسوف يتم الانتهاء من طباعته قريباً جداً.

استراتيجية الاجور وربط الراتب بالانتاجية الوظيفية

ويقول الاخ / نبيل شمسان وكيل وزارة الخدمة مدير مشروع تحديث الخدمة المدنية : تقوم حالياً بربط الموظف بالوظيفة من خلال القانون رقم (٤٣) لعام ٢٠٠٥م الخاص بنظام الوظائف والاجور الذي يتم تنفيذه وفقاً للاستراتيجية الوطنية والاجور والمرتبات واستراتيجية تحديث الخدمة المدنية التي قامت على ربط الراتب بالانتاجية والوظيفة وعلى اساس ايجاد معايير وقواعد واضحة لشغل الوظيفة العامة وتحديد الاجر فيها وتحقيق ذلك لايتم الا من خلال تقييم الاداء الوظيفي الذي يعتبر مدخلاً اساسياً لرفع كفاءة الاداء الحكومي بالاضافة الى تخليص الوظيفة العامة من الممارسات الخاطئة مثل الازدواج الوظيفي والوظائف الوهمية والاحالة للتقاعد وربط التوظيف بالمنافسة والعدالة.

تقييم الاداء المؤسسي ونظام المراجعة الداخلية

ويرى الاخ/ نبيل عبده شمسان وكيل وزارة الخدمة المدنية والتأمينات لقطاع شؤون الافراد مدير مشروع تحديث الخدمة المدنية ان عملية رفع الكفاءة للأداء الحكومي تبدأ اولاً من خلال تحديد ادوار واهداف كمية وظائف واضحة قابلة للقياس لتستطيع من خلالها اجراء متابعة لتنفيذ الانشطة في الوحدات الادارية وعلى هذا الاساس تمت مراجعة ادوار ووظائف وحدات الخدمة العامة ويتم حالياً تنفيذ نظام تقييم الاداء المؤسسي ونظام المراجعة الداخلية لتطوير مؤشرات الاداء مثل الرقابة والتقييم وتفعيل مبدأ التواب والعقاب من اجل تطوير المهارات اللازمة للتعامل مع متطلبات بيئة العمل الجديدة بالاضافة الى الحاجة لرفع المهارات البشرية في الجهات الادارية خاصة تلك الجهات التي تتعامل مع نشاطات القطاع الخاص مثل مصلحتي الجمارك والضرائب وغيرهما.

وشددوا على اهمية تطوير مؤشرات الاداء مثل الرقابة والتقييم وتفعيل مبدأ التواب والعقاب من اجل تطوير المهارات اللازمة للتعامل مع متطلبات بيئة العمل الجديدة بالاضافة الى الحاجة لرفع المهارات البشرية في الجهات الادارية خاصة تلك الجهات التي تتعامل مع نشاطات القطاع الخاص مثل مصلحتي الجمارك والضرائب وغيرهما.

تقييم الاداء المؤسسي ونظام المراجعة الداخلية

ويرى الاخ/ نبيل عبده شمسان وكيل وزارة الخدمة المدنية والتأمينات لقطاع شؤون الافراد مدير مشروع تحديث الخدمة المدنية ان عملية رفع الكفاءة للأداء الحكومي تبدأ اولاً من خلال تحديد ادوار واهداف كمية وظائف واضحة قابلة للقياس لتستطيع من خلالها اجراء متابعة لتنفيذ الانشطة في الوحدات الادارية وعلى هذا الاساس تمت مراجعة ادوار ووظائف وحدات الخدمة العامة ويتم حالياً تنفيذ نظام تقييم الاداء المؤسسي ونظام المراجعة

مليار و ٧١٢ مليون ريال لمشروع تحديث الخدمة المدنية وتطوير اداء الوحدات الإدارية

ويشير الاخ / نبيل شمسان الى انه يجري حالياً الاعداد للدليل المعياري لتوصيف التقييم الوظيفي بالاضافة الى جملة من المهام تنفذ في اكثر من محور في جانب الاصلاح الاداري لرفع كفاءة الاداء الحكومي ورفع كفاءة الاستغلال الامثل للموارد البشرية والمالية بشكل كامل وتمكين الدولة من تقديم خدمات ذات جودة عالية وكفاءة اقتصادية تساهم في خلق مناخ افضل للاستثمار وتنافس القطاع الخاص وهذا كله يتم من خلال مشروع تحديث وتطوير الخدمة المدنية.

إنشاء مراكز معلومات لإدارة الموارد البشرية لوحدات الدولة

ويكشف الاخ/ وكيل وزارة الخدمة المدنية لـ« ١٤ اكتوبر» ان المرحلة الاولى لمشروع تحديث الخدمة المدنية قد قاربت على الانتهاء وانه يتم حالياً الاعداد للبدء بالمرحلة الثانية خلال العام الجاري ويضيف قائلاً : ان نظام التوظيف العام جزء من استراتيجية تنمية الموارد البشرية كما ان استراتيجية الاجور والمرتبات جزء من تلك الاستراتيجية بالاضافة الى بناء قواعد البيانات والمعلومات عن موظفي الدولة والتنفيذ الآلي للتسويات والترقيات الوظيفية وانشاء مراكز معلومات متعلقه بإدارة الموارد البشرية على مستوى وحدات الدولة وكذلك التدريب وبناء القدرات المؤسسية الذي ينفذ حالياً لمديري مكاتب الخدمة المدينة وللعاملين في وحدات شؤون الموظفين والتوجيهات العامة للدولة التي تستهدف ايجاد نظام متكامل موحد للموارد البشرية على مستوى الدولة كنظام متكامل والجهد الاساسي ينصب على كيفية تعزيز دور الدولة في ادارة الموارد البشرية والاستفادة القصوى من الامكانيات وكل هذه القضايا مرتبطة باستراتيجية الموارد البشرية.

تقوية حصانة الوطن بتعزيز الوحدة الوطنية وبالمزيد من إشاعة وتعميق الديمقراطية في الفكر والعمل مسؤولية كل أبناء الشعب